الفاعلُ والمفعولُ بين اعتباراتِ المعنى والبنيةِ الصوريّةِ

د. محمد بن سعد بن عبد الكريم الشوّاي[1]

المستخلص: يتناول هذا البحث العنصرين الاسميين في الجملة الفعلية: المسند إليه، والفضلة، أو الفاعل، والمفعول، وفق القاعدة النحوية الكلية المتداولة: (الإعراب فرع عن المعنىٰ)، ويهدف إلىٰ قياس التزام النحويين بهذه القاعدة الكلية في تحديد إعراب هذين العنصرين في ست صور من صور الجملة الفعلية: أربع منها تتعلق بالفاعل، ومسألتان تتعلقان بالمفعول، ويعرض اختلاف أهل الصناعة في الإعراب، وسبب هذا الخلاف الذي ينشأ عادة بسبب الالتزام بهذه القاعدة النحوية، أو العدول عنها وتغليب الجانب الشكليّ أو المنطق الصوري.

واتبعت في هذا البحث المنهجين الاستقرائي، والتحليليّ، وذلك بذكر أمثلة للمسألة، وتحليل إعرابها وفق اعتباري المعنىٰ والمنطق الصوريّ، مع عرض الخلافات في المسائل، وتحليل سبب الخلاف، وبيان الراجح.

أمَّا النتائج التي توصل إليها البحث فهي: احتياج الدرس النحويّ إلىٰ البحوث التي تعنىٰ بالجانب التطبيقيّ للقواعد النحوية الكلية، وقياس التزام النحويين بهذه القواعد، وتحديد الاتساق والتناقض في تناول أهل الصناعة لقواعد التركيب.

ومن خلال المسائل التي درست في هذا البحث ظهر بجلاء ميل الكوفيين إلىٰ التقعيد وفق المعنىٰ، وميل المدرسة البصرية إلىٰ الجانب الشكليّ.

الكلمات المفتاحية: الفاعل، المفعول، المعنىٰ، الصوريّة، التركيب.

***

(١) أستاذ مشارك، بقسم النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

البريد الإلكتروني: mshaway@gmail.com

The Subject and the Object Between the Consideration of the Meaning and the Structure

Dr. Muhammad Bin Saad Bin Abdul Kareem Ash-Shawway

Abstract: This study deals with the two nouns in a sentence beginning with a verb: the subject and the object, in accordance with the overall grammatical principle: (*I'rab* is a branch of the meaning), and it aims to measure the commitment of the grammarians to this overall rule in determining the *I'rab* of these two elements in six different structures of the verb sentence: four of them concern the subject, and the other two concern the object, and it displays the difference between the experts in the *I'rab*, and the reason for this difference that usually arises is because of the commitment to the overall grammatical principle or the opposition to it in favour of the format.

I followed in this study the inductive and analytical approach. This was done by mentioning examples of the issue, and analyzing its *I'rab* according to the two considerations of meaning and format, along with presenting the differences of opinion, and analyzing the reasons for the differences, and the preferred opinion.

The results reached in this research are: grammatical lessons need studies that are concerned with the application side of the overall grammatical rules, measuring the level of grammarians' commitment to these rules, and determining the consistency and inconsistency within the industry in dealing with the rules of composition, and through the issues that were studied in this paper it clearly showed the leaning of the *Kufis* towards the meaning side of things, whilst the *Basris* showed a tendency towards the format.

Key words: subject, object, meaning, format, composition.

❊ ❊ ❊

مقدمة البحث

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علىٰ نبينا الأكرم، محمد ﷺ، أمَّا بعد:

فهذا البحث يتناول الفاعل والمفعول في عدد من المسائل.

أهمية الموضوع:

من الأصول النحوية التي يتداولها النحويون: **الإعراب فرع عن المعنىٰ**، لكنَّ المتأمل في الدرس النحويّ عمومًا يلحظ بجلاء تجافي كثير من النحويين - وخصوصًا البصريين ومن أخذ بمنهجهم - عن هذا الأصل، وتغليبهم القواعد الشكلية الصورية علىٰ المعنىٰ في كثير من المسائل، لذا رأيت وضع هذا البحث لتجلية هذا الجانب المهم من جوانب الدرس النحويّ.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهجين: الاستقرائي لاستخراج المسائل المتعلقة بهذا البحث من عدد من المصادر النحوية وغير النحوية، والمنهج التحليلي لتجلية المسائل، وبيان التعارض بين اللفظ والمعنىٰ في تناول العلماء لها.

الدراسات السابقة:

بحثت عن دراسات سبقني أصحابها في تناول مسائل هذا البحث فلم أجد إلا دراسة واحدة تناولت بعض ما ورد في بحثي، وهذه الدراسة هي أطروحة تقدمت بها الباحثة أسماء بنت إبراهيم آل جوير للحصول علىٰ درجة الماجستير في العام ١٤٣٥هـ، وعنوانها (غياب الفاعل الحقيقي - دراسة تركيبية دلالية في أبواب من صحيح البخاري) وهذه الدراسة تختلف عن بحثي هذا من جهتين:

١ - عنيت هذه الدراسة بالجانب التطبيقي، ولم تعن بالتعارض بين الصورة والمعنىٰ.

٢ - لم تتحدث عن المسألتين الثانية، والثالثة من المبحث الأول من هذا البحث، وكذلك لم تتناول المسألتين الواردتين في المبحث الثاني.

خطة البحث:

تناولت في هذا البحث المسائل المتعلقة بالمكونين الاسميين في الجملة الفعلية: الفاعل، والمفعول به، وقسمته إلىٰ مبحثين:

- **المبحث الأول – الفاعل، وتحته أربع مسائل:**

١ – قولنا: مات الرجلُ، وسقط الجدارُ، فالنحويون بعامة يعربون المسند إليه فاعلًا دون نظر إلىٰ المعنىٰ؛ لأنَّ المسند إليه لم يحدث فعلًا، بل إنَّه في المعنىٰ يعد مفعولًا به؛ لأنَّه قد وقع عليه الحدث.

٢ – قولنا: زيدٌ سافر، فهنا يحتم المعنىٰ إعراب المسند إليه فاعلًا، لكنَّ النحويين مختلفون في هذا، فالكوفيون يحكّمون المعنىٰ ويعربونه فاعلًا، والبصريون يحكمون البنية الصوريّة التي وضعوها لشكل الجملة الفعلية، فيقدرون فاعلًا للفعل، ويخرجون المسند إليه من الجملة الفعلية، ويضعونه طرفًا لجملة أخرىٰ ويقدرون معه الركن الآخر لهذه الجملة الاسمية.

٣ – ما سمع من العرب من نصب الفاعل ورفع المفعول، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسَر الزجاجُ الحجرَ، فالنحويون هنا لم يسندوا الفعل إلىٰ المرفوع اعتمادًا علىٰ الصورة التي تحتم أن يكون المسند إليه مرفوعًا، بل أسندوه إلىٰ المنصوب اعتمادًا علىٰ المعنىٰ.

٤ – الأفعال التي يفعلها طرفان، نحو: شارك، وناقش، وسابق نحو قولك: صارع زيدٌ عمرًا، فالبنية الصورية تجعل (زيدٌ) فاعلًا، و(عمرًا) مفعولًا به، وهذا الإعراب لا يتفق مع المعنىٰ؛ لأنَّ الاثنين سببٌ للفعل فهما فاعلان في المعنىٰ، ووقع أيضًا عليهما أثر الفعل فهما مفعول بهما في المعنىٰ.

- **المبحث الثاني – المفعول به، وفيه مسألتان:**

١ – الفرق بين: أنشأت الجدارَ، وهدمتُ الجدارَ، فبناءً علىٰ الصناعة النحوية المتعارف عليها لا يظهر فرق بين الجملتين، فلفظ (الجدار) مفعول به؛ لأنَّ الصورة واحدة، لكن من

النحويين من فرق بينهما اعتمادًا علىٰ المعنىٰ، فالمنصوب في الثانية مفعول به؛ لأنَّ الحدث وقع عليه، أمَّا في الأولىٰ فليس كذلك؛ لأنَّه لم يكن موجودًا قبل الحدث، فليس ممكنًا للفعل أن يقع عليه، فيعرب مفعولًا مطلقًا؛ لأنَّه يوافق ما وضعه النحويون من ضابط للمفعول المطلق، وهو أنَّ الفعل يخرجه من العدم إلىٰ الوجود.

٢ - بعض الأفعال الناصبة لأكثر من مفعول كأفعال التصيير، نحو صيّر الخباز العجينَ خبزًا، والفعل الناصب لثلاثة نحو أعلمت الطلابَ الاختبارَ قريبًا، فالفعل (صيّر) واقع علىٰ (العجين)، لكنَّه غير واقع علىٰ (خبزًا)، فلذلك أعربه بعض النحويين حالًا، وكذلك الجملة التي يكون الفعل فيها غير واقع علىٰ أيٍّ من المنصوبين، وذلك في الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو قولنا: علمت زيدًا مسافرًا، وظننت عليًّا قادمًا، فالفعل هنا لا يقع علىٰ المسند، ولا علىٰ المسند إليه، إنَّما يقع علىٰ العلاقة التي تجمعهما وهي الإسناد.

* * *

المبحث الأول

الفاعل

تعريف الفاعل: لم يتفق النحويون علىٰ تعريف واحد للفاعل، بل اختلفوا في حده اختلافًا كبيرًا، ومن الحدود التي وضعها النحويون للفاعل:

تعريف الفارسي: لم يضع له حدًّا، لكنَّه وضع ما يشبه الحد، فقال: «وصفته أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليه»[1].

تعريف الصيمري: «الفاعل في حكم العربية هو: ما بني علىٰ فعل صيغ له علىٰ طريقة

(١) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، (ص٦٣).

(فَعَل)»[1].

تعريف الزمخشري: «هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا»[2].

تعريفات ابن يعيش:

١ - اعلم أنَّ الفاعل في عُرْف النحويّين: كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلىٰ ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَواءً.

٢ - وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تَقدَّمه فعلٌ، غيرُ مغيَّر عن بِنْيته، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إلىٰ ذلك الاسم؛ ويريد بقوله: «غير مغير عن بنيته» الانفصالَ من فعلٍ ما لم يُسَم فاعلُه، ولا حاجةَ إلىٰ الاحتراز من ذلك؛ لأنّ الفعل إذا أُسند إلىٰ المفعول نحوَ: ضُرِبَ زيدٌ، و«أُكْرِمَ بكرٌ» صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه.

٣ - وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يَجِب تقديمُ خبره لمجرَّدِ كونه خبرًا، كأنّه احترز بقوله: «لمجرّد كونه خبرًا» من الخبر إذا تضمّن معنَىٰ الاستفهام، من نحوِ: أيْنَ زيدٌ؟ وكَيْفَ محمَّدٌ؟ ومتىٰ الخروجُ؟ فإنَّ هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يجِب تقديمُها، لكن لا لمجرّد كونه خبرًا، بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذي له صَدْرُ الكلام[3].

تعريف ابن مالك: «هو المسندُ إليه فعلٌ أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول»[4].

---

(١) التبصرة والتذكرة، الصيمري، (ص١٠٦).

(٢) المفصل، الزمخشري (مع شرح ابن يعيش)، (١/ ٧٤).

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، (١/ ٧٤).

(٤) تسهيل الفوائد، ابن مالك، (ص٧٥).

تعريف ابن هشام: «اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة»[1].

ومن هذه التعريفات يمكن أن نستخرج الضوابط التي تحكم الفاعل، وذلك كما يأتي:

١ – أن يكون مسندًا إليه فعل، أو ما في معناه، ولا يلزم أن يكون قد أحدث الفعل حقيقة، قال أبو علي الفارسي: «صفته أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليه ومثاله: جرىٰ الفرس، وغنم الجيش، ويطيب الخبر، ويخرج عبد الله، وبهذا المعنىٰ الذي ذكرت يرتفع الفاعل لا بأنَّه أحدث شيئًا علىٰ الحقيقة فلهذا يرتفع في النفي إذا قيل: لم يخرج عبد الله كما يرتفع في الإيجاب وكذلك: أيقوم زيد»[2].

٢ – أن يكون المسند متقدمًا علىٰ الفاعل، خلافًا للكوفيين[3] الذين يرون أنَّ المقدم فاعل في مثل زيد يكتب، وكذلك ورد تقدم الفاعل في بعض الأساليب، وقد وصفه سيبويه[4] بالقبح ووضع الكلام في غير موضعه، وذلك كقول المرار الفقعسي:

صددت وأطولت الصدود وقلّما ❊ وصال علىٰ طول الصدود يدوم[5]

والأصل: وقلّما يدوم وصالٌ.

٣ – أن يكون الفعل أصليّ الصيغة، فإذا قلت: سرق اللص المتاع، فإنَّ (اللص) فاعل؛ لأنَّ الفعل (سَرَق) مصوغ الصيغة الأصلية، أمَّا سُرِق المتاعُ فإنَّ المسند إليه ليس فاعلًا؛ لأنَّ الفعل

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، (٢/ ٧٧).

(٢) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، (ص٦٣-٦٤).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان، (٦/ ١٧٦)، أوضح المسالك، ابن هشام، (٢/ ٨٦).

(٤) الكتاب، سيبويه، (١/ ٣١).

(٥) الكتاب، سيبويه، (١/ ٣١)، المقتضب، المبرد، (١/ ٤٨)، خزانة الأدب، البغدادي، (١/ ٢٢٦).

مصوغ صيغةً فرعيةً، وهي صيغة البناء للمفعول.

بناء علىٰ ما سبق ظهر عندي إشكال في أربع مسائل:

المسألة الأولىٰ: قولنا: مات الرجل، وسقط الجدار، ونحوه، اعتمد النحويون في هذه المسألة علىٰ صورة الإسناد دون نظر إلىٰ المعنىٰ، فعدوا الرجل والجدار فاعلين مع كونهما لم يحدثا فعلًا، بل الحقيقة أنَّه قد وقع الفعل عليهما، فهما من حيث المعنىٰ مفعول بهما.

قال أبو العباس أحمد بن يحيىٰ: «العربُ تُخرجُ الإعرابَ علىٰ اللَّفظ دون المعاني، ولا يفسِد الإعرابُ المعنىٰ، فإذا كان الإعرابُ يُفسد المعنىٰ فليس من كلام العرب، وإنَّما صحَّ قول الفرَّاء لأنَّه عمل العربية والنحو علىٰ كلام العرب، فقال: كلُّ مسألة وافق إعرابُها معناها، ومعناها إعرابَها فهو الصحيح....والفرَّاء حمَل العربية علىٰ الألفاظ والمعاني فبَرع واستحقَّ التَّقْدِمة، وذلك كقولك: مات زيد؛ فلو عاملت المعنىٰ لوجب أن تقول: مات زيدًا؛ لأنَّ الله هو الذي أماته، ولكنَّك عاملت اللفظ، فأردتَ: سكنتْ حركاتُ زيد»[1].

وقال الصيمري: «اعلم أنَّ الأفعال علىٰ ضربين:

أحدهما: ما يجعل حديثًا عن فاعله في الحقيقة، نحو: قام زيد، وجرىٰ الفرس....

والآخر: ما جعل حديثًا عن غير فاعله في الحقيقة، نحو: مات زيد، وسقط الحائط، ورخص السعر، واشتد الحر، وسكن البرد، فهذه الأفعال وما أشبهها جعلت حديثًا عن غير فاعلها في الحقيقة؛ لأنَّ الله ﷻ يميت زيدًا، ويُرخص السعر، ويُشِدّ الحر، ويُسكن البرد، وإنَّما رفعت هذه الأسماء بها وإن لم تكن فاعليها في الحقيقة؛ لأنَّها لما جعلت حديثًا عنها - كما يكون الفعل حديثًا عن فاعله في الحقيقة - أجري هذا مجرىٰ ذلك»[2].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، (ص١٣١)، وينظر: إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، (٤/ ٨- ٩).

(٢) التبصرة والتذكرة، الصيمري، (١/ ١٠٧).

ومن هذين النصين يظهر لنا بجلاء اعتماد النحويين على صورة الإسناد وإغفالهم للمعنى في إعراب المسند إليه فاعلًا قياسًا على المسند إلى فاعله الحقيقي، والعلة في ذلك التشابه بينهما في الصورة، ويمكن تعليل الجمع بين النوعين بما ذكره عبد القاهر الجرجاني إذ جعل الإسناد في الجملة الفعلية نوعين، ووضع لهما ضابطًا، فقال: «تقول: ضَرب زيدٌ، فتثبت الضرب فعلًا لزيد، وتقول: مَرض زيد فتُثبت المَرض وصفًا له، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع، وذلك في الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه، نحو كَرُم وظَرُف وحَسُن وقَبُح وطَال وقَصُر، وقد يُتصوَّر في الشيء الواحد أن تُثبته من الجهتين جميعًا، وذلك في كل فعلٍ دَلَّ على معنًى يفعله الإنسان في نفسه نحو قام وقعد، إذا قلت: قام زيد، فقد أثبتَّ القيام فعلًا له من حيث تقول: فَعَلَ القيام وأمرتُه بأن يفعل القيام، وأثبتَّه أيضًا وصفًا له من حيث إنَّ تلك الهيئة موجودة فيه، وهو في اكتسابه لها كالشخص المنتصب، والشجرة القائمة على ساقها التي توصف بالقِيام، لا من حيث كانت فاعلةً له، بل من حيث كان وصفًا موجودًا فيها»[1].

المسألة الثانية: قولنا: زيدٌ سافر، ونحوه، فالبصريون يرون هذه الجملة جملة اسمية، وخبر المبتدأ فيها جملة فعلية فاعلها مستتر، مع أنَّها في المعنى تماثل سافر زيدٌ، وهنا أقصد المعنى التركيبيّ الأساس؛ لأنَّ التقديم والتأخير في الغالب يرتبطان بالمعاني التداولية؛ وعلة منعهم إعراب المتقدم فاعلًا أنَّ الفاعل عندهم لا يسبق عامله، والصورية عندهم هي الأصل، وليس المعنى، فجملة: زيد سافر توافق ما وضعوه من صورة للجملة الاسمية[2]؛ لأنَّها صدّرت باسم، وتخالف الصورة التي وضعوها للجملة الفعلية، وهي كون العامل متقدمًا على الفاعل، وإن حصل شيء من ذلك فتقَدَّمَ الفاعلُ على عامله فهو عندهم قبيح وموضوع في غير موضعه كما

(١) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٣٦٨).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، (ص٤٢٠).

تقدم النقل عن سيبويه، ومن الشواهد على ذلك قول المرار الفقعسي:

صـــددت وأطولـــت الـــصدود وقلّمـــا ❋ وصـــال علـــى طـــول الـــصدود يـــدوم

والأصل: وقلّما يدوم وصالٌ، وقول الزبّاء:

مـــا للجمـــال مـــشيُها وئيـــداً[1]

فأعربوا (مشيُها) فاعلًا للوصف (وئيدًا)، أمَّا الكوفيون فالجملة عندهم فعلية، والاسم المتقدم فاعل.

ولم يطرد للبصريين منهجهم الإعرابي الذي نهجوه في إعراب: زيدٌ سافر، ونحوه، ومن ذلك الشواهد السابقة، ونحوها، ومن المسائل المهمة التي عدلوا فيها عن هذا الإعراب مسألة مجيء الاسم بعد لفظ طالب للفعل كأدوات الشرط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة ٦)، فلأنَّ أداة الشرط مختصة بالفعل لا يمكن عندهم إعراب (أحد) مبتدأ، لذلك لجؤوا إلى: تأويل أراه متكلفًا غاية التكلف، وذلك بإعراب الاسم المقدم فاعلًا، لكن ليس للفعل المذكور بعده، بل لفعل مقدر من جنس الفعل المذكور، فيكون التقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك، ويكون الفعل الثاني لا قيمة له في الإسناد، بل جاء تفسيرًا للفعل المقدر.

ويظهر هنا بجلاء سهولة المذهب الكوفيّ، بأن تكون الجملة فعلية، فلا نحتاج إلى تقدير الفاعل في نحو: زيد سافر، وكذلك يمكن أن تقع بعد الألفاظ التي تطلب الفعل كما في الآية؛ وذلك بالاعتماد على المعنى، لا على الصورة.

المسألة الثالثة: ما سمع من العرب من نصب الفاعل ورفع المفعول، قال ابن مالك: «وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان، (٦/ ١٧٧)، أوضح المسالك، ابن هشام، (٢/ ٨٦).

بفاعل منصوب ومفعول مرفوع كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسَر الزجاجُ الحجرَ»[1]، وقال ابن عقيل: «وقد يُرْفَعُ المفعولُ به، ويُنْصَبُ الفاعلُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولهم: خَرَقَ الثَّوْبُ المسمارَ، ولا يُقاسُ علَىٰ ذلك، بل يُقْتَصَرُ فيه علَىٰ السَّماع»[2]، ونقل صاحب التصريح[3] عن ابن الطراوة أنَّه جعله قياسًا مطردًا، ومما استشهد به علىٰ هذا الاستعمال قوله تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ (البقرة:٣٧)، في قراءة عبد الله بن كثير بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)، ومن شواهد الشعر قول الأخطل:

مثــل القنافــذ هــداجون قــد بلغــت ❊ نجــران أو بلغــت ســوآتهم هجــرُ[4]

بنصب الفاعل(سوآتهم)، ورفع المفعول به (هجر).

ويدخل هذا في ما يسمىٰ (القلب) وهو باب واسع من العربية، وقد تناوله ابن قتيبة[5] بالتفصيل، وذكر له عددًا من الشواهد، وكتبت فيه بحوث علمية[6] تناولت جانبيه النحويّ، والبلاغيّ.

وفي مسألة قلب الإعراب بين الفاعل والمفعول لم يلتفت النحويون إلىٰ صورة الجملة؛ لأنَّ خرق الثوبُ المسمارَ تماثل شكلًا جملة قطع المنشارُ الخشبَ، لكن لم يعرب أحدٌ من

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، (٢/ ١٣٢).

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، (٢/ ١٤٧).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، (١/ ٣٩٥).

(٤) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، (ص١٩٥)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ص٦١٢).

(٥) في تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، (ص١٩٤-١٩٨).

(٦) من البحوث التي تناولت القلب (قلب الإعراب في القرآن الكريم)، عبد المجيد بن صالح الجار الله، ونشر في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية - العدد الخامس عشر - جمادىٰ الآخرة ١٤٣٦هـ، (ص٩-١٠٣)، وتضمنت مقدمة البحث ذكر بعض البحوث التي تحدثت عن القلب نحويًا.

النحويين الثوبُ مسندًا إليه كما أعرب المنشار مسندًا إليه؛ لأنَّ المعنىٰ يأبىٰ ذلك، فأهمل النحويون هنا الشكل أو الصورة، وبنوا إعرابهم علىٰ المعنىٰ، مخالفين بذلك منهجهم وخصوصًا البصريين الذين يعتمدون علىٰ الجانب الصوري في قواعدهم كما سبق بيانه في المسألة الثانية.

المسألة الرابعة: نحو قولك: صارع زيدٌ عمرًا، وهذه المسألة تتناول الأفعال التي يفعلها طرفان، نحو: شارك، وناقش، وسابق، فصورة الإسناد تجعل (زيدٌ) فاعلًا، و(عمرًا) مفعولًا به، وهذا الإعراب لا يتفق مع المعنىٰ؛ لأنَّ الاثنين سببٌ للفعل فهما فاعلان في المعنىٰ، وأيضًا وقع عليهما أثر الفعل فهما مفعول بهما في المعنىٰ.

ويرىٰ الدكتور محمد الأوراغي أنَّ المرفوع هو المبادر بالفعل، والمستجيب لفعل الآخر هو المنصوب،فإذا قلت: ناقش زيدٌ عليًّا، فإنَّه لا يصح أن تقول: ناقش عليٌّ زيدًا، وأنت تهدف إلىٰ المعنىٰ نفسه، بل الجملة الثانية تختلف في معناها عن الأولىٰ، وهذا نص كلامه: «لأنَّ الصيغة (فاعَلَ) إذا ربطها عامل دلاليّ بفعل متعدّ افتراقيّ أفادت معنىٰ المشاركة، وهو أن يشارك كلا الموضوعين الآخر في وظيفته النحوية، ويصير كلاهما مزدوج الوظيفة، وينفرد المبادر بحالة الرفع، والمستجيب بحالة النصب، كما يتضح من مجموعة الجمل:

(أ) شاتم اللئيمُ قرينَه.

(ب) سابق الكرّوجُ أسرعَ العدّائين.

(ج) لاكم نسيمٌ خصمًا عنيدًا.

....وبإعرابَيْ الموضوعين يميز بين الموضوع المبادر والموضوع المستجيب، فالمرفوع مبادر، والمنصوب مستجيب، وعليه لو تبادل الموضوعان الإعراب.... لوجب أن تكون إحداهما كاذبة»[1].

وهذا الرأي وإن كان له حظ من المنطق، لكنَّ الاستعمال اللغوي لا يؤيده، فقد ذكر غير

(١) الوسائط اللغوية، محمد الأوراغي، (١/ ٣٨١).

واحد من النحويين أنَّ الجملتين متفقتان في المعنىٰ، قال سيبويه: «اعلم أنَّك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته، ومثل ذلك: ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازّني وعازززته، وخاصمني وخاصمته، فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمته»[1]. فهذا نص من سيبويه أنَّك إذا أردت أن تخصص واحدًا من الطرفين بالفاعلية فيجب أن تستعمل صيغة أخرىٰ للفعل، وقال المبرد: «ومعنىٰ فاعَل إذا كان داخلًا علىٰ فعَلَ أنَّ الفعل من اثنين، أو أكثر؛ وذلك لأنَّك تقول: ضربت، ثم تقول: ضاربت، فتخبر أنَّه قد كان إليك مثل ما كان منك، وكذلك شاتمت»[2]. وقال الرضي: «فانتصب الثاني لأنَّه مشارك - بفتح الراء - في الضرب لا لأنَّه مضروب، والمشارَكُ مفعول، كما انتصب في: أذْهَبْتُ عمرًا؛ لانَّه مجعول»[3].

ويرىٰ الدكتور محمد الأوراغي وجود صورة أخرىٰ مخالفة لما تقدم من وجود مبادر مرفوع ومستجيب منصوب، وذلك في قوله: «إذا تبادل الموضوعان الفعل لا علىٰ جهة المبادرة والاستجابة....ولكن علىٰ جهة المصاحبة والاتفاق أمكن حينئذٍ إشراك الموضوعين في حالة الرفع التركيبية، وكأنّ (فاعَلَ) مع أُسِّهِ فعل أضمر فيه مثله، فيرتفع بالفعل الظاهر موضوع يليه، وبالفعل المضمر غيره»[4]، وهذا التحليل الإعرابي مستمد - كما ذكر الأوراغي - من شرح ابن جني لبيت من الشعر رفع فيه الطرفان، وهو قول أوس بن حجر:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورَأْسُهُ * لها قَتَبٌ خَلفَ الحقيبة رادِفُ[5]

---

(١) الكتاب، سيبويه، (٤/ ٦٨).

(٢) المقتضب، المبرد، (١/ ٢١١).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، (١/ ٩٦).

(٤) الوسائط اللغوية، محمد الأواراغي، (١/ ٣٨٢).

(٥) ديوان أوس بن حجر، (ص٧٣)، ومصادر أخرىٰ وردت في ثنايا هذه الفقرة، والمواهقة: أن تصنع=

وقد أورد هذا الشاهد سيبويه في باب سماه (**بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتىٰ صار بمنزلة المَثَل**)(١)، وذكر الشاهد دون شرح أو تعليق مكتفيًا بما ذكره في الشاهد قبله، فقال: «ومثل ذلك قول الشاعر - وهو عبد بنىٰ عبس -:

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشجعما

وذات قرنين ضموزاً ضرزما

فإنَّما نصب الأُفعُوانَ والشُّجاعَ لأنَّه قد عُلم أنَّ القدم ههنا مسالِمةٌ كما أنَّها مسالَمَة، فَحمَل الكلامَ علىٰ أنَّها مسالِمة، ومثلُ هذا البيت إنشادُ بعضِهم لأَوس بن حَجَر:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورَأْسُهُ * لها قَتَبٌ خَلفَ الحقيبة رادِفُ»(٢).

وردّ المبرد رواية البيت برفع (يداها)، فقال: «فأمَّا قوله:

تُواهِقُ رجلاها يديهِ ورَأْسُهُ * .....

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأنَّ الكلام لم يستغن، ولوجاز لجاز: ضارب عبدُ الله زيدٌ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضربًا»(٣)، وهذا من أبي العباس منهج لم يرض عنه كثير من أهل الصناعة، وذلك بردّ النصوص لمخالفتها القياس(٤)، وعلىٰ العكس منه رأي معاصره أبي العباس

=كما يصنع، والحقيبة مؤخر الرحل، ورادف: من ردفت الشيء إذا صرت خلفه، والشاعر هنا يصف حمار وحش يسوق أتانًا إلىٰ الوجه الذي يريد، فرأسه منها موضع الحقيبة منها.

(١) الكتاب، سيبويه، (١/ ٢٨٠).

(٢) الكتاب، سيبويه، (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٣) المقتضب، المبرد، (٣/ ٢٨٥).

(٤) ينظر: تعليق د. محمد عبد الخالق عضيمة علىٰ النص المنقول.

ثعلب، فأجازه دون ذكر شاهد، ولم يبين مستنده في إجازته: أنقل عن العرب، أم اعتمد على الصناعة؟ قال: «إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما، يقال: خاصم زيدٌ عمروٌ»[1]، وقد أورد بيت أوس ابن حجر في موضع آخر[2] بنصب (يديها) ولم يذكر ثَمّ شيئًا متعلقًا بالمسألة.

أمَّا شرح ابن جني المشار إليه فهو قوله: «أراد: تواهق رجلاها يديها، فحذف المفعول وقد عُلِمَ أنَّ المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين، وأنَّ اليدين مواهِقتان كما أنَّهما مواهَقتان، فأضمر لليدين فعلًا دلَّ عليه الأول، فكأنَّه قال: تواهق يداها رجليها، ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما ترى: تواهق رجلاها يداها، فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول: ضارب زيدٌ عمروٌ على أن ترفع عمرًا بفعل غير هذا الظاهر، ولا يجوز أن يرتفعا جميعًا بهذا الظاهر»[3].

ويظهر من كلام أبي الفتح أنَّه يرى القياس هنا اعتمادًا على المعنى، لكنَّه قيد نفسه بالصورية حينما منع رفع الاسمين بعامل واحد، وقدر عاملًا للمرفوع الثاني، وكذلك هو رأي الأوراغي، لكنَّه يرى أنَّ الفعل المذكور تضمن معنى فعل آخر، وليس بتقدير فعل مستقل.

وأرى القول بالقياس في هذا الاستعمال؛ وذلك لأنَّه جاء عن عَلَم من أعلام متقدمي الكوفيين، وهو أبو العباس ثعلب، ولا يمكن أن يحكم بقياسه إلا وقد بنى رأيه على النقل عن العرب، كما هو منهج المدرسة الكوفية، ويعضد هذا الشاهدُ الذي أورده سيبويه وغيره كما مضى.

* * *

(١) مجالس ثعلب، (ص٤١٧).

(٢) مجالس ثعلب، (ص٢٥١).

(٣) الخصائص، ابن جني، (٢/ ٤٢٧-٤٢٨).

المبحث الثاني
المفعول به

تعريف المفعول به: أغفل كثير من النحويين وضع حد للمفعول به؛ ولعل ذلك راجع لظهوره، ومن التعريفات التي وضعها النحويون:

تعريف الزجاجيّ: «والمفعول به: قولك: ضربت زيدًا، فزيد ليس بمفعول لك، إنما فعلت فعلًا أوقعته به، فهو مفعول به»(١) وهذا في الحقيقة ليس حدًّا بالمعنىٰ الاصطلاحي، إنَّما هو وصف.

تعريف الزمخشري: «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغت البلدَ»(٢). واختار هذا التعريف ابن الحاجب(٣)، والسيوطيّ(٤).

وهنا سأفصل القول في مسألتين:

المسألة الأولىٰ: الفرق بين جملة: أنشأت الجدارَ، وجملة: هدمتُ الجدارَ، وبناءً علىٰ الصناعة النحوية المتعارف عليها لا يظهر فرق بين الجملتين، فلفظ (الجدار) مفعول به؛ لأنَّ الصورة واحدة، لكنَّ عبد القاهر الجرجاني يرىٰ اختلافًا ظاهرًا في الإعراب بناء علىٰ اختلاف في المعنىٰ، وذلك في قوله: «فها هنا أصل آخر يدخل في غرضنا، وهو أنَّ الأفعال علىٰ ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدي علىٰ ضربين: **ضرب يتعدىٰ إلىٰ شيء هو مفعول به**، كقولك: ضربت زيدًا، (زيدًا) مفعول به؛ لأنَّك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه، **وضرب يتعدىٰ إلىٰ شيء هو مفعول**

(١) الجمل، الزجاجي، (ص٣١٦).
(٢) المفصل، الزمخشري (مع شرح ابن يعيش)، (١/ ١٢٤).
(٣) الكافية، ابن الحاجب (مع شرح الرضيّ)، (١/ ٣٩١).
(٤) همع الهوامع، السيوطي، (٣/ ٧).

علىٰ الإطلاق، وهو في الحقيقة كفَعَلَ وكلُّ ما كان مثله في كونه عامًا غير مشتق من معنىٰ خاص،كصنع، وعمل، وأوجد، وأنشأ، ومعنىٰ قولي: من معنىٰ خاص أنَّه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب، أو أعلم الذي هو مأخوذ من العلم، وهكذا كلُّ ما له مصدر، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني، فهذا الضرب إذا أسند إلىٰ شيء كان المنصوب له مفعولًا لذلك الشيء علىٰ الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه، وليس بمفعول به.

وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة، والمنصوب في هذا كلُّه مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنىٰ: (خَلَقَ العالمَ): فعل الخلق به، كما تقول في: ضربت زيدًا: فعلت الضرب بزيد؛ لأنَّ الخلق من (خلق)كالفعل من (فعل)، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتىٰ يكون معنىٰ (فَعَلَ القيامَ): فعل شيئًا بالقيام، وذلك من شنيع المحال»[1].

ومن هذا النص يظهر تفريقه بين نوعين من المنصوبات: أولهما المنصوب الذي يكون موجودًا قبل الفعل، مثل: ضربت زيدًا، فالمنصوب مفعول به؛ لأنَّه كان موجودًا قبل الفعل، ووقع الفعل عليه، فوافق تعريف المفعول به، والثاني المنصوب الذي يخرجه الفعل من العدم إلىٰ الوجود، نحو: خلق الله الأناسيَّ، فهذا عنده مفعول مطلق؛ لأنَّه يوافق ما وضعه النحويون من تعريف للمفعول المطلق، وهنا يحسن ذكر تعريفات المفعول المطلق:

تعريف الزجاجيّ: «فأمَّا المفعول المطلق: فالمصدر، نحو قولك: خرجت خروجًا، وقعدت قعودًا، وضربت ضربًا، فالقعود والخروج مفعول صريح؛ لأنَّك أحدثتهما بعد أن لم يكونا»[2].

تعريف أبي عليّ الفارسيّ: «هو الذي لم يقيد بشيء من حروف الجر، وهو أسماء

(١) أسرار البلاغة، الجرجاني، (ص٣٦٨-٣٦٩).

(٢) الجمل في النحو، الزجاجي، (ص٣١٦).

الأحداث، فالفعل غير المتعدي إلىٰ المفعول به والمتعدي يتعدىٰ إلىٰ المصدر، تقول: قمت قيامًا، ونمت نومًا، وضربت ضربًا، وعلمت علمًا، وظننت ظنًا، فتعدي (نمت) إلىٰ المصدر كما تعدي إليه (ضربت)»[1].

تعريف ابن الحاجب: «هو اسمُ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه»[2].

تعريف ضياء الدين بن العلج (صاحب البسيط): «ما كان من الأفعال العامة نحو: فعلتُ، وصنعتُ، وعملتُ، وأوقعتُ، فإذا قلت: فعلت فعلًا فالواقع ذات الفعل؛ لأنَّ الذوات الواقعه هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله تعالىٰ، كقولك: خلق الله زيدًا، فإنَّه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق»[3].

تعريف ابن هشام: «الذي يصدق عليه قولنا (مفعول) صدقًا غير مقيد بالجار»[4].

ويظهر من هذه التعريفات الخلاف في مفهوم المفعول المطلق، فمن النحويين من يقصره علىٰ المصدر، وهذا هو المشهور في الدرس النحويّ عمومًا، وهذا الاتجاه يعتمد علىٰ الصورة، فالمفعول المطلق لا يكون إلا وفق صور محددة (المؤكد لفعله، والمبين لنوعه، والمبين لعدده) ولا يدخل في هذا نحو: خلق الله الإنسان؛ لأنَّ صورة المفعول هنا تماثل صورة المفعول في: قطع الرجل الشجرة، فيكون مفعولًا به، أمَّا الاتجاه الآخر فينحو نحو المعنىٰ كما فعل عبد القاهر، وابن العلج، فيتوسع في المفعول المطلق ليشمل كلَّ مفعول أخرجه الفعل من العدم إلىٰ الوجود، كقولنا: خلق الله الإنسان، وبنىٰ فلانٌ بيتًا، وألف الأستاذ كتابًا، وصنع الحداد سيفًا، ونحو ذلك، فالمحكّم عند هؤلاء هو المعنىٰ وإن تماثلت الصور.

---

(١) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، (ص١٦٧).

(٢) الكافية، ابن الحاجب (مع شرح الرضي)، (١/ ٣٤٤).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان، (٧/ ١٣١).

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، (٢/ ٢٠٥).

المسألة الثانية: ما ينصب مفعولين: إذا نظرنا إلىٰ الأفعال التي تنصب مفعولين أو أكثر وفق تعريف المفعول به المتقدم فسنجدها علىٰ ثلاثة أحوال:

١ - وقوع الفعل علىٰ المفعولين وتأثيره فيهما، وذلك في باب (كسا) نحو: أعطيت الفقير صدقةً، فالعطاء قد وقع علىٰ الفقير وعلىٰ الصدقة، فهنا يعرب الاثنان مفعولًا به.

٢ - وقوع الفعل علىٰ أحد المنصوبين، أو المنصوبات، وذلك في أفعال التصيير، نحو صيّر الخباز العجينَ خبزًا، وفي الفعل الناصب لثلاثة نحو أعلمت الطلابَ الاختبارَ قريبًا، فالفعل (صيّر) واقع علىٰ (العجين)، لكنَّه غير واقع علىٰ (خبزًا)، كذلك في: أعلمت الطلابَ الاختبارَ قريبًا يظهر بجلاء وقوع الفعل علىٰ (الطلاب) وعدم وقوعه علىٰ المنصوبين الآخرين.

٣ - أن يكون الفعل غير واقع علىٰ أيٍّ من المنصوبين، وذلك في الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو قولنا: علمت زيدًا مسافرًا، وظننت عليًّا قادمًا، فالفعل هنا لا يقع علىٰ المسند، ولا علىٰ المسند إليه، إنَّما يقع علىٰ العلاقة التي تجمعهما وهي الإسناد، فالعلم إنَّما هو بسفر زيد، والظن بقدوم محمد؛ لكنَّ النحويين اختلفوا في إعرابهما: فأعربهما البصريون مفعولين اعتمادًا علىٰ الصورة، وأعرب الكوفيون الثاني حالًا[1]؛ ولأنَّ إعرابهما مفعولين مخالف لمفهوم المفعول به، فالأولىٰ البقاء علىٰ وضعهما الأصلي وإعرابهما مبتدأً وخبرًا، لكن دخلهما النصب علىٰ سبيل النسخ كما هو في اسم (إنّ) وأخواتها، وفي خبر (كان) وأخواتها، حيث نصبا وبقيا علىٰ وضعهما السابق مع نسخ الرفع إلىٰ النصب، ولم يدّع أحدٌ من النحويين أنَّهما مفعول بهما.

* * *

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، (ص٨٢١)، وينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٦/ ٦).

خاتمة البحث

بعد تحليل هذه المسائل، واستعراض أقوال النحويين فيها، ظهر لي عدد من النتائج:

١ – مازال الدرس النحويّ بحاجة إلىٰ البحوث التي تعنىٰ بالجانب التطبيقيّ للقواعد النحوية الكلية، وقياس التزام النحويين بهذه القواعد، وتحديد الاتساق والتناقض في تناول أهل الصناعة لقواعد التركيب.

٢ – بالنظر الدقيق في المسائل التي درست في هذا البحث تبين بجلاء ميل الكوفيين إلىٰ التقعيد وفق المعنىٰ، ومن ذلك: قول أبي العباس ثعلب توضيحًا لمذهب الفراء: «فلو عاملت المعنىٰ لوجب أن تقول: مات زيدًا؛ لأنَّ الله هو الذي أماته»، وإعراب الكوفيين المتقدم فاعلًا في نحو: زيدٌ سافر، ومنه إجازة ثعلب رفع الاثنين في: ضارب زيدٌ عمروٌ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما قد حصل منه الفعل كما حصل من الآخر، وإعراب الكوفيين الثاني حالًا في نحو: ظننت زيدًا مسافرًا.

٣ – توجد إشارات متعددة للخروج عن إطار النحو التقليديّ في ما سطره عدد من العلماء، وخصوصًا علماء البلاغة، والمنطق، وعلماء الكلام، فلا بد من التوجه إلىٰ هذه المؤلفات لكشف هذه التوجهات، وتحليله وفق القواعد النحوية الكلية.

التوصيات:

من التوصيات التي يوصي بها الباحث دراسة العديد من الإشارات للخروج عن إطار النحو التقليديّ التي وردت في مؤلفات عدد من العلماء، وخصوصًا علماء البلاغة، والمنطق، وعلماء الكلام، فلا بد من التوجه إلىٰ هذه المؤلفات لكشف هذه التوجهات، وتحليلها وفق القواعد النحوية الكلية.

***

قائمة المصادر والمراجع

(١) أسرار البلاغة، الجرجاني، عبد القاهر تحقيق: محمود محمد شاكر، (د.ط)،جدة، دار المدني، (د.ت).

(٢) إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة، القفطي، جمال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، (د.ت).

(٤) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، (د.ت).

(٥) الإيضاح العضدي، الفارسي، أبو علي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، (د.م)، (د.ن)، ١٣٨٩هـ.

(٦) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٣، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٣٩٣هـ.

(٧) التبصرة والتذكرة، الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٢هـ.

(٨) التذييل والتكميل، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ١٤٣١هـ.

(٩) تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني،تحقيق: محمد كامل بركات، (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

(١٠) التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

(١١) الجمل، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، بيروت، دار الرسالة، ١٤٠٤هـ.

(١٢) خزانة الأدب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.

(١٣) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصليّ، تحقيق: محمد علي النجّار، (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت).

(١٤) ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، (د.ط) بيروت، دار بيروت للطباعة، ١٤٠٠هـ.

(١٥) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشميّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث ودار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ.

(١٦) شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ.

(١٧) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

(١٨) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني، تحقيق: د.عبد المنعم هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٢هـ.

(١٩) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).

(٢٠) غياب الفاعل الحقيقي – دراسة تركيبية دلالية في أبواب من صحيح البخاري، آل جوير، أسماء بنت إبراهيم، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٣٥هـ.

(٢١) قلب الإعراب في القرآن الكريم، للجار الله، عبد المجيد بن صالح، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، الرياض، العدد الخامس عشر، ١٤٣٦هـ، ص ٩ – ١٠٣.

(٢٢) الكافية، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (مع شرح الرضيّ)، تحقيق: د. حسن الحفظي، ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.

(٢٣) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الفكر، (د.ت).

(٢٤) مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيىٰ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).

(٢٥) مغني اللبيب، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٥، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

(٢٦) المفصل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (مع شرح ابن يعيش)، (د.ط)،القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت).

(٢٧) المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة، لجنة إحياء التراث، ١٣٩٩هـ.

(٢٨) همع الهومع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (د.ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

(٢٩) الوسائط اللغوية، الأوراغي، محمد، ط٢، الرباط، دار الأمان، ١٤٣٤هـ.

***

List of Sources and References

(1) Asrar Al-Balaghah, (The Secrets of Rhetoric), Abdul Qahir edited by: Mahmoud Muhammad Shakir, (n.d), Jeddah, Dar Al-Madani, (n.d).

(2) InbahArruwat ala Anbah An-Nuhat, Al-Qafti, Jamaluddin, edited by: Muhammad AbulFadhl Ibrahim, 1st ed., Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1406H.

(3) Al-Insaf fi Masail AL-Khilaf, Al-Anbari, Abu Al-Barakat, edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Beirut, Dar Al-Fikr, (n.d).

(4) Awdah Al-MasalikilaAlfiyyat Ibn Malik, Ibn Hisham, Jamaluddin Abdulah Bin Yusuf Al-Ansari, edited by: MuhammdMuhyiddin Abdul Hamid, (n.d), Beirut, Al-Asriah Bookstore, (n.d).

(5) Al-Iedah Al-Adhudi, Al-Farisi, Abu Ali, edited by: Dr Hasan ShaathilyFarhoud, 1st ed., (n.d), (n.d), 1389.

(6) TaiweelMushkil Al-Quran, (Interpreting the *Mushkil* of the Quran), Ibn Qutaibah, Abu Muhammad Ad-Daynoori, edited by: Assyyed Ahmad Saqar, 3rd ed., Cairo, Dar At-Turath Bookstore, 1393H.

(7) At-Tabsirah Wat-Tathkirah, As-Sumairi, Abdullah Bin Ali Bin Ishaq, edited by: DrFathi Ahmad Mustafa Aliuddin, 1st ed., Makkah Al-Mukarramah, Centre for Scientific Research and Islamic Cultural Revival – Umm Al-Qura University, 1402H.

(8) At-Tathyeel Wat-Takmeel, Abu Hayyan, Atheeruddin Muhammad Bin Yusuf Al-Andalsui, edited by: Dr Hasan Hindawi, 1st ed., Riyadh, Dar KunoozIshbelia, 1431H.

(9) Tasheel Al-Fawaid, Ibn Malik, Muhammad Bin Abdullah Al-Jayyani, edited by: Muhammad Kamal Barakat, (n.d), Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi Printers and Publishers, 1387H.

(10) At-TasreehBimadhmoon At-Tawdeeh, Al-Azhari, Khalid Bin Abdullah, edited by: Muhammad Basil Uyoon As-Sood, 1st ed., Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1421H.

(11) Al-Jumal, (The Sentences), Az-Zujaji, Abu Al-QasimAbdur Rahman Bin Ishaq, edited by: Dr Ali Tawfeeq Al-Hamad, 1st ed., Beirut, Dar Ar-Risalah, 1404H.

(12) Khizanat Al-Adab, Al-Baghdadi, Abdul Qadir Bin Umar, edited by: Abdus Salam Haroon, 4th ed., Cairo, Maktabat Al-Khanji, 1420H.

(13) Al-Khasa'is, Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman Al-Maosili, edited by: Muhammad Ali An-Najjar, (n.d), Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi, (n.d).

(14) Diwan Aws Ibn Hajar, edited by: Muhammad Yusuf Najm, (n.d) Beirut, Dar Beirut Printers, 1400H.

(15) SharhAllfiyyat Ibn Malik, (An Explanation of Ibn Malik), Ibn Aqeel, Bahaa'uddin Abdullah Bin Abdur Rahman Al-Haashimi, edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, 20th ed., Cairo, Dar At-Turath and Dar Misr Printers, 1400H.

(16) Sharh At-Tasheel, (An Explanation of At-Tasheel), Ibn Malik, Muhammad Bin Abdullah Al-Jayyani, edited by: DrAbdur Rahman Assyyed, Dr Muhammad Badawi Al-Makhtoun, 1st ed., Cairo, Hajr Printers, Publishers, and Distributors, 1410.
(17) SharhShafiyat Ibn Al-Haajib, Ar-Raddhi, Muhammad Ibn Al-Hasan Al-Istiraabathi, edited by: Muhammad Noor Al-Hasan, and Muhammad Az-Zifzaf, and Muhammad Muhuiddin Abdul Hamid, (n.d), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1402H.
(18) Sharh Al-Kafiyah Ash-Shafiyah, Ibn Malik, Muhammad Bin Abdullah Al-Jiyyani, edited by: Dr Abdul MunimHareedi, 1st ed., Makkah, Umm Al-Qura University, 1402H.
(19) Tabaqat An-Nahawiyyeen Wal-Lughawiyyeen, Az-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Hasan, edited by: Muhammad AbulFadhl Ibrahim, 2nd ed., Cairo, Dar Al-Maarif, (n.d).
(20) Ghiyab Al-Faail Al-Haqeeqi – DirasahTarkeebiyyahDalaliyyah fi Abwab min Saheeh Al-Bukhari, (The Absence of the Actual Subject- A Complex Evidential Study of Chapters in Saheeh Bukhari), AalJuwair, AsmaBint Ibrahim, Masters thesis, Kingdom of Saudi Arabia, College of Arts, King Saud University, 1435H.
(21) Qalb Al-I'rab fil-Quran Al-Kareem, Lil Jaarullah, Abdul Majeed Bin Saleh, Journal of the Saudi Scientific Committee for the Arabic Language, Riyadh, 15th issue, 1436H, 9-103.
(22) Al-Kaafiyah, Ibn Al-Haajib, Jamaluddin Uthman Bin Umar (with SharhAr-Radhiyy), edited by: Dr Hasan Al-Hifthi, 1st ed., Riyadh, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, 1414H.
(23) Al-Kitab, (The Book), Seebawaih, Abu Bishr Amr Bin Uthman Bin Qanbar, edited by: Abdus Salam Haroon, 1st ed., Beirut, Dar Al-Fikr, (n.d).
(24) MajaalisThaalab, Thaalab, Abul Abbas Ahmad Bin Yahya, edited by: Abdus Salam Haroom, 2nd ed., Cairo, Dar Al-Maarif, (n.d).
(25) Mughni Al-Labeeb, Ibn Hisham, Jamaluddin Abdullah Bin Yusuf Al-Ansari, edited by: DrMaazin Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, 5th ed., Beirut, Dar Al-Fikr, 1979.
(26) Al-Mufassal, (The Detailed), Az-Zamakhshari, AbulQasim Mahmoud Bin Umar (with the explanation of Abi Yaeesh), (n.d), Cairo, Aministration of Al-Muneeriyyah Press, (n.d).
(27) Al-Muqtadhib, Al-Mubarrid, Abul Abbas Muhammad Ibn YazedAth-Thamali, edited by: Muhammad Abdul KhaaliqAtheemah, 2nd ed., Cairo, Committee of Cultural Revival, 1399H.
(28) Ham' Al-Hawma', As-Siyooti, JalaluddinAbdur Rahman Bin Abi Bakr, edited by: Abdul Aal Salim Mukarram, (n.d), Beirut, Ar-Risalah Foundation, 1413H.
(29) Al-Wasait Al-Lughawiyyah, (Linguistic Intermediaries), Al-Awraghi, Muhammad, 2nd ed., Rabat, Dar Al-Aman, 1434H.

❋ ❋ ❋